الأمم المتحدة

A/56/159

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٩ من القائمة الأولية*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٥٥/١٤١ المتعلق بمسألة الصحراء الغربية. وواصل الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بذل مساعيه الحميدة لدى الأطراف المعنية. وهذا التقرير، الذي يشمل الفترة من ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مقدم عملا بالفقرة ١١ من ذلك القرار.

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدم الأمين العام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تقريرا (S/2000/1029) إلى المجلس أحاط فيه مجلس الأمن علما بأن ممثله الشخصي، جيمس بيكر الثالث، طلب إلى الطرفين، في اجتماع لندن الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، المشاركة في الاجتماعات الفنية على مستوى الخبراء في جنيف لمعالجة القضايا المتبقية المتصلة بعملية الطعون، وأسرى الحرب، والمعتقلين السياسيين، وتنفيذ تدابير بناء الثقة اللازمة لعودة اللاجئين الصحراويين.

٣ - وقام بعقد تلك الاجتماعات الممثل الخاص للأمين العام، ويليام إيغلتون، ونائب المبعوث الشخصي، جون ر. بولتون، يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، واشتركت فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) قد أوضحت أنها ليست

* A/56/50.

240701 230701 01-44715 (A)
0144715

في موقف يمكنها من مناقشة إطلاق سراح أسرى الحرب المغاربة البالغ عددهم ٦٨٦ ١ أسيرا في الوقت الذي لا يزال فيه اللاجئون في مخيمات تندوف يعيشون في ظل ظروف ''غير مقبولة''. وكان الوفد المغربي قد أثار مسألة مصير أسرى الحرب، وقدم أيضا سردا عاما عن حالة ٢٠٧ أفراد من المفترض أنهم من المعتقلين السياسيين كان قدم أسماءهم الخبير القانوني المستقل إلى حكومة المغرب في عام ١٩٩٨. وأفاد الوفد المغربي بأن واحدا فقط من بين أسماء المدرجين في القائمة لا يزال محتجزا في المغرب ووعد بأن يقدم معلومات تفصيلية في مرحلة لاحقة. وعقب ذلك زود الممثل الخاص جبهة البوليساريو، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بقائمة مشروحة تقدم معلومات مفصلة عن حالة أولئك الأشخاص.

٤ - وذكر الأمين العام كذلك أن اجتماعات منفصلة قد عُقدت أيضا في جنيف بشأن الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ تدابير بناء الثقة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٢٣٨ (١٩٩٩)، و ١٢٦٣ (١٩٩٩) و ١٢٨٢ (١٩٩٩). واتفق الطرفان من حيث المبدأ على السماح بتبادل الزيارات الأسرية بين العيون ومخيمات اللاجئين في تندوف، وذلك تحت رعاية مفوضية شؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي حين أن جبهة البوليساريو كانت قد وافقت على المسودة التي اقترحتها الأمم المتحدة بشأن تبادل الزيارات الأسرية، فإن الوفد المغربي تعهد بالحصول على إقرار حكومته للمسودة أو على اقتراحات بتعديلها. ولم تسفر المناقشات التي جرت فيما بعد، بما في ذلك المناقشات التي أجريت في برلين في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عن وضع مجموعة من النقاط العملية يقبلها الطرف المغربي. وكان الوفد المغربي قد رفض مناقشة عملية الطعون لأنه اعتبر المشاكل المتعلقة بهذه المسألة مشاكل سياسية وليست فنية.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠)، دُعي الطرفان إلى الاجتماع في برلين يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام. ودُعي من جديد البلدان المجاوران، الجزائر وموريتانيا، للحضور كمراقبين. وأكد المبعوث الشخصي، في بيانه الافتتاحي، أن الأساس لعقد الاجتماع هو الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠) التي ذكر فيها المجلس أنه يتوقع من الطرفين أن يعقدا محادثات مباشرة لمحاولة حل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية، ومحاولة الاتفاق على حل سياسي يقبله الطرفان بشأن نزاعهما على الصحراء الغربية.

٦ - وخلال ذلك الاجتماع، عجز الطرفان عن أن يتقدما باقتراحات محددة يمكن أن يوافقا عليها كلاهما لحل المشاكل المتعددة التي تعوق تنفيذ خطة التسوية. وكان من رأي جبهة بوليساريو أن العوائق المتبقية يمكن التغلب عليها بتعاون الطرفين، وأعربت عن

استعدادها للدخول في مباحثات موضوعية بشأن تنفيذ إجراءات الطعون فورا. وكان من رأي المغرب، بعد أن أشار ببعض التفصيل إلى الكثير من العوائق الماثلة أمام تنفيذ الخطة، أن الصعوبات المواجهة ليست ذات طبيعة فنية بحتة، ولكنها تشمل ''أخطاء'' و ''تحريفات'' في تنفيذ الخطة لا يمكن أن ترضي آلاف مقدمي الطعون المرفوضة. ورغم أنه كان لدى المغرب أسبابا كافية لرفض الطريقة التي تُنفذ بها خطة التسوية، فإنه لم يفعل ذلك رغبة منه في تيسير مهمة المبعوث الشخصي. ومع ذلك، كان من رأي المغرب أن الصعوبات المواجهة في تنفيذ الخطة لا يمكن التغلب عليها، رغم كل حسن النية المبداة.

٧ - وأعرب المبعوث الشخصي عن أسفه لأن مواقف الطرفين بشأن المسائل المعلقة لم يطرأ عليها تغيير منذ عام ١٩٩٧. فلم يأت أي من الطرفين إلى الاجتماع ولديه أي موقف جديد بشأن أية مسألة. وشعر المبعوث الشخصي أن الإرادة السياسية غير متوفرة لدى أي طرف من الطرفين، وأكد من جديد رأيه القائل بأن ثمة طرقا كثيرة لتحقيق تقرير المصير. فيمكن تحقيق ذلك عن طريق الحرب أو الثورة؛ ويمكن تحقيقه عن طريق الانتخابات، وإن كان هذا يتطلب حسن النية؛ أو يمكن تحقيقه من خلال التوصل إلى اتفاق حسبما فعل أطراف في نزاعات أخرى. وسأل الطرفين حينذاك إذا كانا على استعداد لأن يحاولا اتباع هذا النهج الأخير دون التخلي عن خطة التسوية. وكررت جبهة البوليساريو تأكيد التزامها بالخطة واستعدادها لمناقشة عملية الطعون، ولكنها أضافت أنها ليست على استعداد لمناقشة أي شيء خارج خطة التسوية.

٨ - وبينما أبدى المغرب التزامه بخطة التسوية، أعرب عن الرأي القائل بأن الطريقة التي تُنفذ بها الخطة تعني أن ثلثي سكان الصحراء الغربية سيستبعدون من الاستفتاء. ولذا أعرب المغرب عن رغبته في استطلاع سبل ووسائل أخرى لتسوية النزاع. وذكر المغرب أنه مستعد، استجابة لقرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠)، للشروع في حوار ''صادق'' و ''صريح'' مع الطرف الآخر في النزاع، ما دامت سيادة المغرب الوطنية وسلامته الإقليمية تُحترمان. وكرر المغرب تأكيد موقفه في رسالة موجهة إلى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1003).

٩ - وكررت جبهة بوليساريو، بعد رفض اقتراح المغرب، أنها لن تتعاون مع أي حوار ولن تلتزم بأي حوار إلا إذا جرى في إطار خطة التسوية. وأشار المبعوث الشخصي إلى أنه في حين أن ما من أحد يتخلى عن خطة التسوية، فإن هذه هي المرة الأولى التي أعرب فيها المغرب عن استعداه للدخول في حوار مباشر.

١٠ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أبلغت جبهة البوليساريو الأمين العام أنها قبلت الاقتراحات التي قدمها المبعوث الشخصي في برلين لتسهيل تنفيذ تدابير بناء الثقة. وأعادت جبهة البوليساريو تأكيد التزامها بخطة التسوية واستعدادها لمواصلة الحوار والمفاوضات مع المغرب، تحت رعاية المبعوث الشخصي، ضمن الإطار الدقيق لخطة التسوية واتفاقات هيوستن وبروتوكولات أيار/مايو ١٩٩٩، من أجل التغلب على العقبات الأخيرة التي تعترض سبيل تنفيذ الخطة.

١١ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كررت الجزائر الإعراب عن دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي وممثله الشخصي بغية تنظيم استفتاء حر نزيه لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية (A/55/468-S/2000/975).

١٢ - وأشار الأمين العام إلى أنه عندما عين مبعوثه الشخصي في أوائل عام ١٩٩٧ طلب إليه أن يجري تقييما جديدا للحالة، يكون هدفه ذا شُعب ثلاث هي: القيام، بالتشاور مع الطرفين، بتقييم إمكانية تنفيذ خطة التسوية بشكلها الراهن؛ وبحث إمكانية وجود أي تعديلات مقبولة لدى الطرفين، من شأنها أن تحسن بقدر ملموس فرص التنفيذ في المستقبل القريب؛ والتوصية، إن لم يكن الحال كذلك، بالطرق الأخرى الممكنة لحل النزاع (S/1997/742، الفقرة ٢٣).

١٣ - وشاطر الأمين العام مبعوثه الشخصي رأيه بأن عقد اجتماعات أخرى للطرفين لن يكلل بالنجاح، بل وقد يحقق نتائج عكسية، ما لم تكن حكومة المغرب، بصفتها السلطة الإدارية في الإقليم، مستعدة لتقديم أو تأييد نوع ما من نقل السلطة، بالنسبة إلى جميع سكان الإقليم وسكانه السابقين، يكون حقيقيا وموضوعيا ومتمشيا مع المعايير الدولية. فإذا لم تكن حكومة المغرب مستعدة لتقديم أو تأييد أيلولة السلطة الحكومية بصورة ما يمكن مناقشتها في اجتماع للطرفين خلال فترة التمديد المقبلة لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فينبغي على البعثة أن تبدأ في الاستماع إلى الطعون المعلقة من عملية تحديد الهوية بصورة عاجلة، بصرف النظر عن المدة الزمنية التي يتوقع أن يستغرقها اتمام النظر في هذه الطعون. وأوصى الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة أربعة أشهر، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٤ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٤ (٢٠٠٠) الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، وتوقع من الطرفين أن يواصلا محاولة حل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية، تحت رعاية المبعوث الشخصي،

ومحاولة الاتفاق على حل سياسي يقبله الطرفان لتراعهما على الصحراء الغربية. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقييما للحالة قبل نهاية الولاية الحالية.

١٥ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ تقريرا (S/2001/148) أبلغ فيه المجلس أن مبعوثه الشخصي لم يتمكن من تكريس الوقت والجهد اللازمين ليتبين ما إذا كانت حكومة المغرب، بصفتها السلطة الإدارية في الصحراء الغربية، مستعدة لتقديم أو تأييد نوع ما من نقل السلطة لجميع سكان الإقليم أو سكانه السابقين يكون حقيقيا وموضوعيا ومتمشيا مع المعايير الدولية، نظرا لأنه طُلب إليه الاضطلاع بواجبات فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد صار في مقدور المبعوث الشخصي منذ ذلك الحين أن يعيد بذل الجهد كاملا في السعي إلى مساعدة الطرفين في التوصل إلى حل مبكر دائم ومتفق عليه لتراعهما بشأن الصحراء الغربية.

١٦ - وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه حدثت زيادة في التوتر بسبب عبور سباق باريس - داكار للسيارات، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى داخل الصحراء الغربية، ولم يسع منظموه للحصول على إذن بدخول الإقليم إلا من المغرب. وكانت جبهة البوليساريو قد أشارت إلى أن مرور السباق عبر الإقليم يشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار وأن الجبهة لن تعتبر نفسها، إذا حدث ذلك، ملزمة بوقف إطلاق النار. وأعلن المسؤولون المغاربة، من جانبهم، أن المملكة المغربية، في حالة حدوث ذلك، سوف تتخذ جميع التدابير الدفاعية اللازمة. على أن جبهة البوليساريو علقت قرارها باستئناف الأنشطة العسكرية عقب مناشدات من رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الصديقة والأمم المتحدة.

١٧ - وفيما يتعلق بعملية الطعون، أحيط مجلس الأمن علما بأن لجنة تحديد الهوية تلقت ما مجموعة ٠٣٨ ١٣١ طعنا. وكانت الغالبية العظمى من الطعون المسجلة (٦٤٥ ١١٥) ضد الاستبعاد من قائمة الناخبين المؤقتة، وقدم معظمهم (٧٠٨ ١٠٨) أدلة جديدة. وأدرج معظم أولئك الطاعنين اسم شاهد أو شاهدين لتأييد دعاواهم، مع تقديم بيانات وثائقية محدودة فقط. وفيما يتعلق بباقي الطعون، ادعي ٢٦٠ ١ طاعنا بأن اللجنة لم تستدعهم أو تحدد هويتهم، وادعى ٠٧٩ ٥ طاعنا حدوث ظروف قاهرة، في حين ادعى ٦٤٣ طاعنا لم تحدد هويتهم بأنهم على قائمة التعداد المنقحة لعام ١٩٩١. وشملت الفئة الأخيرة من الطاعنين (٣٩٣ ١٥ شخصا) أشخاصا يعترضون على إدراج أشخاص آخرين في قائمة الناخبين المؤقتة. وفيما يتعلق بالطاعنين الإضافيين المحتملين، قدرت حكومة المغرب أن عدد من بلغوا سن ١٨ عاما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قد يبلغ زهاء ٠٠٠ ٣٠

شخص، في حين أن جبهة بوليساريو ترى أن عددهم الإجمالي قد لا يتجاوز ٠٠٠ ١١ شخص، بمن في ذلك ٠٠٠ ٥ شخص في تندوف.

١٨ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن ٢٠١ أسيرا مغربيا احتجزتهم جبهة البوليساريو، وكان أكثر من نصفهم محتجزا لأكثر من ٢٠ سنة، قد أعيدوا إلى وطنهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعقب هذا التطور الإيجابي، الذي تحقق بتعاون من الجزائر وجبهة البوليساريو، ذكر الأمين العام أنه يضم صوته مرة أخرى مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في الدعوة إلى التبكير بإعادة أسرى الحرب المتبقين وعددهم ١٨١ ١ أسيرا إلى وطنهم، حيث أن العديد منهم في حالة صحية سيئة بعد فترة احتجازهم الطويلة.

١٩ - وفيما يتعلق بالشؤون العسكرية، فلم يتحقق أي تقدم في تنفيذ الاتفاقات العسكرية بين بعثة الأمم المتحدة والطرفين، بالنظر إلى التطورات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بسباق باريس - داكار للسيارات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أبلغ ضباط الاتصال التابعون لجبهة البوليساريو بعثة الأمم المتحدة بأنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ستفرض جبهة البوليساريو قيودا على حرية حركة دوريات الاستطلاع الجوي والأرضي التابعة للبعثة. وفي الوقت نفسه، قامت جميع وحدات جبهة البوليساريو بالانتشار خارج مواقعها التي كانت محصورة فيها، وذلك بدون إخطار بعثة الأمم المتحدة مسبقا. وتشكل هذه التطورات انتهاكا للاتفاقات العسكرية بين البعثة والطرفين، وقد أُبلغت بها البوليساريو التي أكدت للبعثة أن القيود المفروضة على المراقبين العسكريين لا يمكن رفعها في ذلك الوقت.

٢٠ - ولاحظ الأمين العام، في ختام تقريره، أن الفترة المنقضية منذ تقريره الأخير قد شهدت تدهورا في العلاقات بين الطرفين. ورغم أن جبهة البوليساريو قررت في اللحظة الأخيرة عدم تنفيذ تهديداتها باستئناف الأعمال الحربية، فإن جوا من الريبة والمرارة المتزايدين قد خيما على الطرفين مما يؤدي إلى تقويض نظام وقف إطلاق النار المتفق عليه. وذكر أنه لا يستطيع، للأسف، أن يفيد عن إحراز أي تقدم صوب التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ خطة التسوية، أو صوب تحديد ما إذا كانت حكومة المغرب، بصفتها السلطة الإدارية في الصحراء الغربية، مستعدة لتقديم أو تأييد نوع ما من نقل السلطة لجميع سكان الإقليم وسكانه السابقين يكون حقيقيا وموضوعيا ومتمشيا مع المعايير الدولية. وكان التطور الإيجابي الوحيد الذي حدث إبان تلك الفترة هو قرار جبهة البوليساريو، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إطلاق سراح ٢٠١ أسير حرب مغربي لأسباب إنسانية، الأمر الذي

جعله يعرب عن تقديره العميق لجبهة البوليساريو وللجنة الصليب الأحمر الدولية ولجميع من ساعدوا في تيسير إعادة الأسرى إلى وطنهم.

٢١ - وأيد الأمين العام توصية مبعوثه الشخصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، لمعرفة ما إذا كانت حكومة المغرب مستعدة لتقديم أو تأييد نوع ما من نقل السلطة الحكومية على النحو الموصوف أعلاه. فاذا لم يتوافر ذلك العرض أو التأييد، سيوعز إلى البعثة بأن تبدأ الاستماع إلى الطعون المعلقة من عملية تحديد الهوية بصورة عاجلة، بغض النظر عن المدة الزمنية التي قد يتوقع أن يستغرقها إتمام النظر في هذه الطعون. وسيكون هذا الطلب هو آخر طلب سيؤيده المبعوث الشخصي لتمديد الولاية من أجل توفير الوقت للتأكد مما إذا كانت حكومة المغرب مستعدة لتقديم أو تأييد نوع ما من أيلولة السلطة. وشاطر الأمين العام مبعوثه الشخصي آراءه المذكورة أعلاه وأوصى مجلس الأمن بأن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة شهرين حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢٢ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٤٢ (٢٠٠١)، الذي قرر به تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وتوقع من الطرفين أن يواصلا محاولة حل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية تحت رعاية المبعوث الشخصي، ومحاولة الاتفاق على حل سياسي يقبله الطرفان لنزاعهما على الصحراء الغربية. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقييما عن الحالة قبل نهاية الولاية الحالية.

٢٣ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقريرا (S/2001/398) أحاط فيه المجلس علما بأن مبعوثه الشخصي أجرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشاورات منفصلة مع ممثلي الطرفين ومع بعض أعضاء المجلس وممثلي البعثة والأمانة العامة في جهوده المبذولة لمساعدة الطرفين على إيجاد حل مبكر ودائم ومتفق عليه لنزاعهما على الصحراء الغربية.

٢٤ - ومن الناحية العسكرية، وفي أعقاب سباق باريس - داكار للسيارات، ظلت القيود التي فرضتها جبهة البوليساريو على تحركات المراقبين العسكريين التابعين للبعثة سارية. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، أبلغت السلطات العسكرية المغربية البعثة بخطط البدء في بناء طريق أسفلتي في الركن الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية، عبر القطاع الفاصل البالغ ٥ كيلومترات والذي يصل إلى داخل موريتانيا. وبعد تدخل من الممثل الخاص والقائد العسكري للبعثة، فإن العمل في بناء الطريق لم يبدأ.

٢٥ - وفيما يتعلق باللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، فقد أحدث خفض المساعدة الأساسية الذي يرجع إلى القيود المالية التي تواجهها المفوضية أثرا سلبيا على المستفيدين في المخيمات، لا سيما الجماعات الضعيفة من اللاجئين. وتراقب المفوضية الحالة عموما وتقوم بتحديد أولويات برنامج مساعداتها للتركيز بدرجة أكبر على الأنشطة التي ''تديم أسباب الحياة''، مع التركيز خاصة على اللاجئين الضعفاء.

٢٦ - واختتم الأمين العام تقريره قائلا إنه بالرغم من عدم حدوث تقدم نحو التغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ خطط التسوية، فقد تحقق تقدم ملموس نحو تحديد ما إذا كانت حكومة المغرب، بصفتها السلطة الإدارية في الصحراء الغربية، مستعدة لعرض أو تأييد نوع ما من انتقال السلطة للإقليم. وبسبب إحراز ذلك التقدم، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة شهرين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كيما يتسنى للمبعوث الخاص أن يجري مزيدا من المشاورات مع الطرفين (سواء بصورة منفصلة أو في اجتماع للطرفين، أو كليهما) بشأن النقل المحتمل للسلطة على النحو الموصوف أعلاه والحل المحتمل للمشاكل التي تكتنف تنفيذ خطة التسوية.

٢٧ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٤٩ (٢٠٠١) الذي قرر به تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وتوقع من الطرفين أن يواصلا محاولة حل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية، تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام، ومحاولة الاتفاق على حل سياسي يقبله الطرفان لنزاعهما على الصحراء الغربية. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقييما للحالة قبل نهاية الولاية الحالية.

٢٨ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، قدم الأمين في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تقريرا (S/2001/613) إلى مجلس الأمن أحاط به المجلس علما بأن مبعوثه الشخصي قدم، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، إلى الحكومة الجزائرية مشروع ''اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية''، (المرجع نفسه، المرفق الأول)، كان على ثقة من أنه سيحظى بتأييد المملكة المغربية. ووجه الرئيس بوتفليقة رسالتين إلى الأمين العام ومبعوثه الشخصي مع مذكرة تتضمن آراء الجزائر بشأن الاتفاق الإطاري المقترح، أُرفقت بتقرير الأمين العام (المرجع نفسه، المرفق الثاني). وأُتيحت لمجلس الأمن الفرصة ليستعرض، في التقرير نفسه، تحليلا لتلك المذكرة أعدته الأمانة العامة (المرجع نفسه، المرفق الثالث).

٢٩ - وأحيط المجلس علما كذلك بأن المبعوث الشخصي قدم، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، الاتفاق الإطاري المقترح إلى الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز، الذي رفض

مناقشة الوثيقة المقترحة لأنها لم تشتمل على الاستقلال. وعقب ذلك، سلَّمت جبهة البوليساريو رسالتين موجهتين إلى الأمين العام وإلى مبعوثه الشخصي تضمنتا مقترحات رسمية، ترمي إلى التغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية (المرجع نفسه، المرفق الرابع). وقد أدرج تحليل مقترحات جبهة البوليساريو الذي أعدته الأمانة العامة في تقرير الأمين العام أيضا. (المرجع نفسه، المرفق الخامس).

٣٠ - وقدم الأمين العام تقييما للمشاكل التي تعترض تنفيذ خطة التسوية منذ اعتمادها في عام ١٩٩١ في الفقرات ٢٠ إلى ٤٢ من تقريره. وفي الوقت الذي أوضح فيه أنه قدم من قبل مثل هذا السرد المفصل في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/131) ، أكد من جديد أن أي حكم من الأحكام الرئيسية للخطة، باستثناء وقف إطلاق النار، لم يُنفذ تنفيذا كاملا بسبب الخلافات الأساسية بين الطرفين على تفسيرها، وبالأخص لأن تعاون الطرفين مع الأمم المتحدة كان مطلوبا لتنفيذ الخطة (S/22464، الفقرة ٥٥). وكانت مسألة تحديد هيئة الناخبين من أجل الاستفتاء، ولا تزال، هي أكثر المسائل بعثا للخلاف وأحد الأسباب الرئيسية للطريق المسدود الذي واجهته أعمال البعثة بصورة متتالية بسبب الصعوبات التي تكتنف تحديد من يحق له من الصحراويين الاشتراك في الاستفتاء. وطوال السنوات العشر التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بتنفيذ الخطة، حاولت عدة مرات أن تنظم عقد محادثات مباشرة بين الطرفين حيث كان مفهوما أن هذه المحادثات لا غنى عنها لتحقيق الحلول التوفيقية والتفاهمات اللازمة لتنفيذ الخطة على نحو سلس. وكانت المرة الأولى التي أسفرت فيها هذه المحادثات المباشرة عن مناقشات موضوعية بين الطرفين في عام ١٩٩٧ حيث عقدا، تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام، اتفاقات هيوستون (S/1997/742).

٣١ - وأشار الأمين العام أيضا إلى أنه بعد ثلاث جولات من المحادثات في عام ٢٠٠٠، حين اجتمع الطرفان مرة أخرى تحت رعاية المبعوث الشخصي للسعي إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تكتنف الخطة ولمحاولة الاتفاق على حل سياسي يقبله الطرفان لتراعهما بشأن الصحراء الغربية، أعرب المغرب للمرة الأولى عن الرغبة في الدخول في حوار مباشر مع جبهة البوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة لمحاولة حل النزاع.

٣٢ - واختتم الأمين العام تقريره فأشار إلى الأسئلة الثلاثة التي كانت قد وجهها إلى مبعوثه الشخصي، حين عينه في عام ١٩٩٧، فيما يتعلق بحل النزاع بشأن الصحراء الغربية. وبالنظر إلى تاريخ انخراط الأمم المتحدة إبان الأعوام العشرة الماضية في البحث عن وسيلة مقبولة لتنفيذ خطة التسوية، خلص المبعوث الخاص إلى أن ثمة شكوكا جسيمة تثور حول ما إذا كان يمكن تنفيذ خطة التسوية بصورتها الحالية. وذكر أن من المشكوك فيه أيضا أن تؤدي تعديلات تُدخل على الخطة إلى حل المشاكل، لأن المرحلة النهائية من اللعبة لن تسفر

إلا عن فائز واحد وخاسر واحد. وعلاوة على ذلك، فإن أي تعديلات ذات شأن سوف تتطلب اتفاق الطرفين المتبادل وآلية إنفاذ يوافق عليها مجلس الأمن.

٣٣ - وأعرب الأمين العام عن الأمل، الذي شاطره فيه ممثله الشخصي، في أن توافق المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا على أن تجتمع، خلال الأشهر الخمسة المقبلة، بوصفها أطرافا، إما بصورة مباشرة أو عن طريق محادثات غير مباشرة، تحت رعاية المبعوث الشخصي، كي تناقش بصورة محددة عناصر الاتفاق الإطاري المقترح الذي يرمي إلى التوصل إلى حل مبكر دائم ومتفق عليه للنزاع حول الصحراء الغربية على نحو لا يعوق التوصل إلى تقرير المصير، بل يكفل تحقيقه. وشدد على أن الاتفاق الإطاري المقترح هو من قبيل الاتفاقات التي تُستخدم لمعالجة حالات مماثلة في أماكن أخرى حيث يُمنح نقل السلطة إلى سكان إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي على أن يُحدد المركز النهائي عن طريق استفتاء. وإذا ما وافقت الأطراف على مناقشة حل سياسي، فإن هذا لن يستبق الحكم على مواقفها النهائية حيث أنه لن يُتفق على شيء ما لم يتم الاتفاق على كل شيء. وفي الوقت الذي ستتواصل فيه المناقشات حول الاتفاق الإطاري المقترح، فلن يتم التخلي عن خطة التسوية ولكن ستُنحى جانبا بصفة مؤقتة. فإذا ما قرر المبعوث الشخصي أن يواصل المناقشات حول الاتفاق الإطاري المقترح بعد فترة الأشهر الخمسة من أجل التفاوض على التغييرات التي يمكن أن تجعله مقبولا لدى المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، فإن الأمين العام يعتزم أن يوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لإتاحة الوقت اللازم لإجراء تلك المفاوضات. ومن ناحية أخرى، إذا ما خلُص المبعوث الشخصي، في نهاية تلك الفترة، إلى أن الاستمرار في المشاورات لن يجدي فتيلا، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر مراجعة ولاية البعثة والنظر في أي دور آخر يمكن للبعثة أن تؤديه. وأوصى الأمين العام، للأسباب المبينة في التقرير، بتمديد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة خمسة أشهر حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٤ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١)، الذي قرر به تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأيد المجلس تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام لدعوة جميع الأطراف إلى الاجتماع مباشرة أو من خلال مباحثات غير مباشرة، تحت رعاية مبعوثه الشخصي، وشجع الطرفين على مناقشة مشروع الاتفاق الإطاري والتفاوض بشأن أي تغييرات محددة قد يودان إدخالها على هذا المقترح، وكذلك على مناقشة أي مقترح آخر لإيجاد حل سياسي قد يقدمه الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق يقبلانه. وأكد المجلس أيضا أنه سينظر في المقترحات الرسمية التي قدمتها جبهة البوليساريو لتذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية، في الوقت الذي تجري فيه المناقشات المشار إليها أعلاه.